

قرار :

مادة ١ — تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم رسائل البندق الآلية وقطع الغيار الازمة لما الواردة لوزارة الداخلية وبالبالغ قيمتها ٢٣١٧٤٥ جك ، وال سابق الإفراج عنها تحت نظام الإفراج المؤقت بمحض الشهادات التالية :

١ ٢١٠٩ في ١١/٣ ١٩٧١ ، ٣٤٣٤ ، ٤١٢ في ١٩٧١/٤/٤ ، ٢٨٠٤ ، ١٢٦٩٦ في ١٢/٤/١٣ ، ١٢٧٩٦ ، ١٩٧١/٥/٢٩ فـ ٥٤٤٥٩ ، ١٩٧١/٤/٥

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره ٩

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذى القعده سنة ١٣٩١ (٨ يناير سنة ١٩٧٢)

أ.نور السادات

—

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٢

بالترخيص لوزارة الداخلية بتجاوز اعتداد النوع ١ (توضیح الماملین)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٠٠ لسنة ١٩٧١ بربط الموازنة العامة للدولة لسنة المالية ١٩٧٢/٧١ والتأثيرات العامة المرافقه له ،

قرار :

مادة ١ — الترخيص لوزارة الداخلية بتجاوز اعتداد النوع ١ — توضیح الماملین عن جهود غير عاديہ بالبند ٥ — المكافآت بالباب الأول — أجور موازنة الفرع ١ — الديوان العام لسنة المالية ١٩٧٢/٧١ بـ ١٧٣٧٢٨ في ١٩٧٢

لواجهة الزيادة المرتبة على رفع فئات التعويض من جهود غير عاديہ لضباط

الشرطة حتى نهاية السنة المالية الحالية ، على أن يقابل هذا التجاوز تظير وفرو

في بند الباب الأول لذات الموازنة والسنة المالية المسموحة باستخدام فورها .

مادة ٢ — على وزير الداخلية والمخازنة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذى القعده سنة ١٣٩١ (٨ يناير سنة ١٩٧٢)

أ.نور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢

بتعيين السيدة / اصلاح الشربيني حل ، بدرجة مدير عام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلی نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١

قرار :

مادة ١ — تعيين السيدة / اصلاح الشربيني حل ، مديرا عاما من الفئة الأولى (١٢٠٠—١٨٠٠) بوزارة القوى العاملة .

مادة ٢ — على وزير القوى العاملة تنفيذ هذا القرار ،

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ ذى القعده سنة ١٣٩١ (٨ يناير سنة ١٩٧٢)

أ.نور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢

بإعفاء رسائل البندق الآلية وقطع الغيار الواردة لوزارة الداخلية من الرسوم والضرائب الجمركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلی القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ،

وعلی قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٥٣ لسنة ١٩٥١ بـ ١٩٦١ بإصدار التعريفة الجمركية ،

وبناء على ما أرتأه مجلس الدولة ،